الثورة

الخميس ١ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ١٠ فبراير ٢٠٠٥م العدد (١٤٧٠١)

تحقيقات

تأشيرات مباشرة من المنافذ الرسمية

تحقيق/محمد عبدالله السيّد

■،، في كل مرة كانت فيها السياحة اليمنية تحاول إستعادة عافيتها من جديد.. لا تجد نفسها إلاَّ قد دخلت في أزمة أخرى، لا تكاد تتخلص منها إلاَّ بعد دفع فاتورة طويلة ومؤلمة إبتداءً بالعمليات التخريبية والارهابية التي تعرضت لها البلاد، وإنتهاء بنتائج هجمات الـ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م، وهو أمر أدى إلى إفلاس العديد من المنشآت السياحية وتسريح مئات الأيدي العاملة في هذا القطاع الذي دخل في غيبوبة طويلة خشينا أن لا يخرج منها إلاَّ بمعجزة..

وفعلاً يبدو أن المعجزة تتحقق وبدأ هذا القطاع خلال عامي «٢٠٠٣-٢٠٠٤» يخرج من غيبوبة قضاها في العناية المركزة ليكتب له عُمر جديد حيث بدأت صنعاء القديمة وجبلة وزبيد ومارب وعدن وغيرها من المناطق والمدن اليمنية تُصافح السياح من جديد، فكان سلاماً حاراً لم يخلُ من العتاب!

السطور القادمة تُحاول قراءة مستقبل السياحة في بلادنا مع عددٍ من المعنيين بالقطاع السياحي.

لا يمكننا أن نقرأ مستقبل السياحة اليمنية دون أن نُعيد الذاكرة إلى الوراء من خلال قراءة سريعة للأزمات والأحداث التي كادت تعصف بالسياحة في بلادنا حيث أغلقت العديد من المنشآت السياحية أبوابها وسُرح مئات العُمال وفي الأخير دفع هذا القطاع فاتورة طويلة ومؤلمة قدرت بملايين الدولارات.

فقبل أحداث الـ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م تؤكد المعطيات استهداف اليمن من قبل عناصر إرهابية وتخريبية تم دعمها بصورة مباشرة وغير مباشرة من قبل قوى خارجية، فقامت بالتخطيط والتنفيذ للعديد من العمليات الإرهابية، تمثلت بإختطاف السياح الأجانب التي كان أسوأها حادثة ٩٨م، والتي نتج عنها مقتل أربعة من السياح الأجانب أثناء محاولة الأجهزة الأمنية اطلاق سراحهم وقد أدى ذلك إلى هبوط حاد في عدد السياح الواصلين إلى بلادنا عام ٩٩م، بسبب إطلاق العديد من الدول الأوروبية تحذيراتها لرعاياها بعدم السفر إلى اليمن.

هذه الحوادث دفعت حكومة بلادنا إلى اتخاذ جملة من السياسات والتدابير لمواجهة آثار وإنعكاسات هذه الأعمال وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض التحسُن بهذا القطاع لم يستمر طويلاً.

فقد اصطدمت جميع تلك المساعي والجهود الهادفة إلى إنتشال هذا القطاع والارتقاء به، بقيام عناصر إرهابية في اكتوبر ٢٠٠٠م بالهجوم على المدمرة الأمريكية «كول» بميناء عدن أحدثت ضربة قوية لتدفق الأفواج السياحية الغربية خاصة من الأمريكيين.

أزمات وخسائر!

تقول تقارير وزراء الثقافة والسياحة أن عدد السياح القادمين من أوروبا انخفض انخفاضاً كبيراً، على الرغم من أن أوروبا تُعتبر من أسواق الطلب الرئيسية للسياح القادمين إلى اليمن.

فقد إحتل الواصلون من أوروبا خلال «١٩٩٦-١٩٩٨م» أعلى نسبة من إجمالي الواصلين وذلك بنسبة ٦٠٪ وفي عام ٩٩م انخفض معدل السياح والزائرين من أوروبا بنسبة ٣٨٪ نتيجة لحادث المدمرة كول، بالإضافة إلى أعمال التفجيرات التي شهدتها عدداً من المناطق اليمنية، وهو الأمر الذي أدى أيضاً إلى انخفاض الأفواج السياحية القادمة من آسيا واستراليا وإقليم افريقيا بشكل كبير.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك فحسب، بل أدت تلك الأعمال إلى إنخفاض العائدات السياحية من ٥٦ مليون دولار عام ٩٦م إلى ٣٨ مليون دولار في عام ٢٠٠١م.

وجاءت أحداث الـ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م لتزيد من جراحات السياحة اليمنية، حيث تكبد هذا القطاع خسائر كبيرة، جراء ذلك، كما أُضيفت على الاقتصاد الوطني أعباء جديدة وفي الوقت الذي لم تستطع فيه سياحتنا أن تضمد جراحها من هذه الأزمة، حتى وقعت في مأزق آخر تمثل في قيام مجموعة إرهابية بالهجوم على السفينة الفرنسية «ليمبورج» في اكتوبر ٢٠٠٠م أثناء ابحارها في المياه الاقليمية اليمنية.

وقد أدى هذا التصرف غير المسؤول إلى إصابة السياحة بنكسة جديدة تُضاف إلى نكساتها السابقة، فتفاقمت جروحها ونزفت بعد أن بدأت تتعافى، بسبب الأعمال الإرهابية والتخريبية التي دفعت بحسب مصادر في مجلس الترويج السياحي الوكالات السياحية الدولية ومنظمي الرحلات الأوروبية إلى إلغاء كل العقود والحجوزات السياحية التي كانت مرتبطة مع بلادنا.

□ خالد الرويشان

□ مطهر تقي

□ نبيل الفقيه

❑ صنعاء القديمة.. شبام.. جبلة.. جبل صبر.. زبيد.. تصافح السيّاح من جديد

تفاؤل

وزير الثقافة والسياحة الأخ خالد عبدالله الرويشان بدا أكثر تفاؤلاً بمستقبل السياحة في بلادنا وذلك إنطلاقاً من جملة من المؤشرات الإيجابية التي حققها القطاع السياحي خلال العامين الاخيرين، فبالنسبة لخطوات تسهيل الحركة السياحية الدولية الوافدة يُشير الرويشان إلى أن بلادنا ممثلة بالحكومة قد اتخذت مؤخراً العديد من الخطوات والإجراءات الشجاعة المتمثلة بمنح التأشيرات مباشرة لرعايا أكثر من «٤١» دولة أوروبية وآسيوية وخليجية وذلك من المنافذ والسفارات اليمنية بالخارج.

وكذا منع المرافقة الأمنية اللصيقة للسياح واقتصار ذلك على مناطق وأماكن محدودة.

وتكثيف عملية الترويج السياحي لليمن في الأسواق والمعارض الدولية والمشاركة في المؤتمرات والفعاليات السياحية الخارجية والاهتمام بمسألة الترويج للاستثمار السياحي وهناك مؤشرات طيبة في هذا المجال.

ويضيف الأخ وزير الثقافة والسياحة، إننا عندما أشرنا بأن مستقبل السياحة واعد ومُبشر في بلادنا، لم نصدر ذلك الحكم جزافاً بل إننا نعلم جيداً ما نقول، فالمتابع لمؤشرات الحركة السياحية الدولية الوافدة خلال العامين «٢٠٠٣-٢٠٠٤م» سيدرك حجم التغير فعلاً، حيث وصل عدد السياح في عام ٢٠٠٣م إلى أكثر من «١٥٤» ألفاً وهذا رقم لم تحققه السياحة اليمنية خلال أي فترة زمنية سابقة.

أما عام ٢٠٠٤م فقد تجاوز عدد السياح الـ«٢٠٠» ألف سائح وزائر، نسبة كبيرة منهم من الدول العربية ولا سيما الخليجية، تنفس الوضع يكاد ينطبق على العائدات السياحية أيضاً ونحن نتوقع أن يشهد العام الجاري ٢٠٠٥م، حراكاً سياحياً كبيراً على مختلف المستويات، وهذا راجع إلى أننا نعطي الجانب الترويجي والخدمة السياحية والبنية التحتية في المواقع السياحية هذا العام أهمية كبيرة.

مؤشرات إيجابية

الأخ نبيل حسن الفقيه وكيل وزارة الثقافة والسياحة لقطاع السياحة فضل أن يتركز حديثه حول مستقبل السياحة اليمنية في ثلاثة جوانب هامة هي (الحركة السياحية الدولية الوافدة والاستثمارات السياحية والجهود الرامية لتطوير هذا القطاع)، يقول الفقيه: إن المنتج السياحي في بلادنا يتسم بالتنوع بين مختلف أنواع السياحة الثقافية والتاريخية والطبيعة البيئية وسياحة الصحراء والجبال والسياحة البحرية والعلاجية وغيرها من الأنواع السياحية الأخرى، وهذا التنوع في مزايا ومقومات السياحة يُعد الأساس المادي للإنطلاق نحو صناعة السياحة وخدماتها في مختلف المناطق والمواقع حيث يشكل ذلك أساس الفرص الإستثمارية المتاحة لليمن سياحياً أمام الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية، كما أن هذا التنوع أساس قوي للطرح أن اليمن يشكل واجهة ومقصداً سياحياً عربياً وعالمياً مناسباً.

فما من شك بأن قطاع السياحة في بلادنا تضرر كثيراً خلال السنوات الأخيرة الماضية ولا سيما بعد أحداث الـ١١ من سبتمبر، حيث تمثل هذا الضرر في تراجع الأعداد والعائدات السياحية، لكن استطيع القول أنه خلال العامين الأخيرين حدث تغير إيجابي بالنسبة للحركة السياحية الدولية الوافدة وكذلك للعائدات السياحية فعلى سبيل المثال بلغ عدد السياح الذين زاروا بلادنا عام ٢٠٠٣م نحو «١٥٤» ألف سائح، فيما بلغت العائدات «١٣٩» مليون دولار وهذه إيرادات مُرضية لأنها تفوق إيرادات الأعوام السابقة بنسبة زيادة كبيرة بلغت ٣١٪ عن عام ٢٠٠٢م.

والأهم من ذلك أن تكون السياحة العربية الوافدة، والتي تشكل السياحة الخليجية محورها العددي الرئيسي تُمثل حوالي ٦٨٪ من إجمالي السياحة الوافدة إلى بلادنا خلال عام ٢٠٠٣م وهو ما يُشير إلى وجود مُعطى جديد في حساب الأرقام السياحية إلى الجمهورية اليمنية حدث بعد الـ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م.

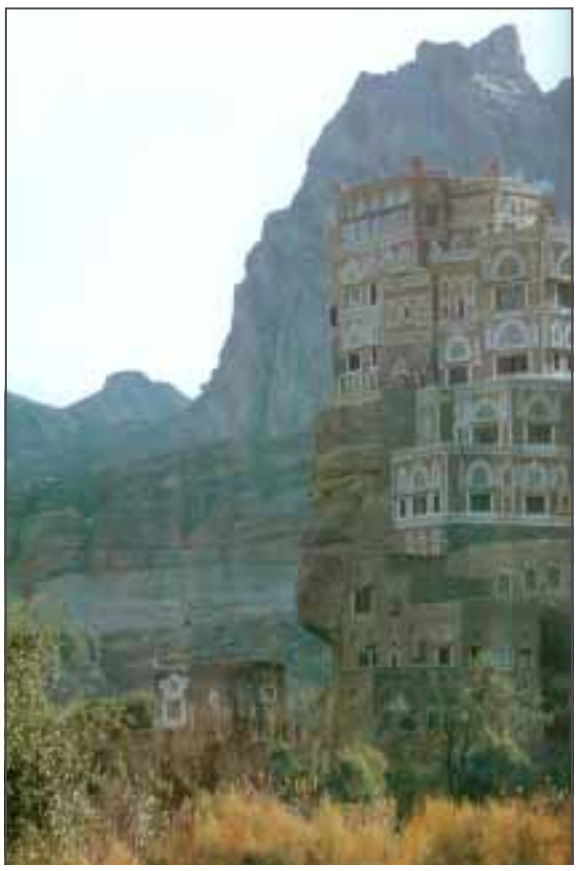

❑ خطوات لإعادة النظر بالمرافقات الأمنية للسيّاح وأوضاع المطارات والمنافذ والخدمات السياحية

الجمهورية اليمنية حدث بعد الـ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م.

تحقيق/أسامة حسن ساري